

صيغة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، كما عبرت عنها وثيقتا كامب ديفيد؛ لفرى إلى أي مدى تتفق هذه الصيغة أو تختلف عن الصياغات الأخرى التي طرحت قبل ذلك، ومن خلالها نتوصل إلى عناصر العلاقات الطبيعية، كما أوردتها صيغة كامب ديفيد.

أشارت الوثيقة الأولى في ديباجتها إلى أن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام. وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم؛ لقد ارتبطت السلام إذن، وفقاً لصيغة كامب ديفيد، بالتعاون من أجل التنمية والعمل المشترك على استغلال ثروات الإقليم؛ بحيث يكون ذلك نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم. وتمضي صيغة كامب ديفيد قدماً، فتشير إلى أن «على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كذلك القائمة بين الدول التي في حالة سلام... على أن هذه الخطوات يجب أن تشمل:

أ - إعتراضاً كاملاً؛ ب - إلغاء المقاطعات الاقتصادية؛ ج - الضمان في أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء للقضاء. ومعنى ذلك أن صيغة كامب ديفيد قد تقدمت خطوة أخرى في ميدان تشخيص طبيعة العلاقات الجديدة بين إسرائيل ومصر؛ حيث قامت بتحديد الواجبات المصرية على أنها الاعتراف الكامل وإلغاء المقاطعة الاقتصادية ومنح الحصانة القانونية للمواطنين الإسرائيليين.

ثم مضت الوثيقة الثانية إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث ربطت بين الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وإقامة العلاقات الطبيعية بين الدولتين، فنصت الوثيقة على أنه «بعد أن يتم توقيع معاهدة السلام وإثر إتمام الانسحاب المرحلي [بعد فترة تراوح بين ٢ - ٩ شهور من توقيع المعاهدة] تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، بما في ذلك الاعتراف الكامل، متضمناً علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والأشخاص على أن يتمتع مواطنو كل من الدولتين بحماية القوانين المطبقة في دولتهم». وعلى ذلك فإن الصيغة الأخيرة أكثر تفصيلاً وتحديداً لشكل ولعناصر العلاقات الطبيعية. ومن ناحية أخرى فإن هذه العلاقات الطبيعية ترتبط بإجراءات الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، حيث يأتي توقيع إقامة هذه العلاقات في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي المرحلي إلى العريش - رأس محمد.

إن هذا التطور في صيغة العلاقات الطبيعية يشير إلى تقارب مع الصيغة الإسرائيلية، إن لم نقل إلى تطابق معها. ومن ناحية أخرى يشير إلى انتصار المطلب الإسرائيلي بخصوص مرحلة الانسحاب؛ بحيث يتم تجزئة الانسحاب على خطوات، ترتبط كل خطوة منها بإجراءات تستهدف بناء ثقة وإظهار نوايا، تتطوي في الأساس على بناء علاقات طبيعية ترغب فيها إسرائيل.

صيغة المعاهدة المصرية - الإسرائيلية:

كانت نصوص المعاهدة المصرية - الإسرائيلية تتويجاً لكافة جهود التعاون بين الدولتين خلال الفترة التي بدأت بمؤتمر القاهرة وانتهت بالتوقيع على المعاهدة في